

بناءً على التعليمات التنفيذية رقم (٤٥) لسنة ٢٠٢٥ والدليل الإرشادي المرفق بشأن آلية تعامل المكلفين مع الخدمات المصدرة، يمكن استعراض أهم ما جاء في هذه الوثائق بالتفصيل:

تهدف هذه التعليمات وهذا الدليل إلى توحيد آلية تعامل المكلفين مع الخدمات المصدرة وفقاً لقانون ضريبة القيمة المضافة رقم ٦٧ لسنة ٢٠١٦ ولائحته التنفيذية.

## أولاً: تعريف الخدمة المصدرة ونطاق التطبيق

### ١. تعريف الخدمة المصدرة:

- الخدمة المصدرة هي الخدمة المقدمة من شخص داخل البلاد إلى متلقيها في الخارج.
- يتم تقديم هذه الخدمة سواء كان مقدمها شخصاً مقيماً في مصر أو لديه منشأة دائمة بها أو غير مقيم في مصر، ولكنه يقدمها من داخلها.

### ٢. الغرض من الدليل:

- يهدف الدليل إلى توضيح المفهوم الصحيح للخدمات المصدرة وتوضيح المعاملة الضريبية الصحيحة لها.
- يشمل هذا الدليل المعاملات الخاصة بـ الخدمات المقدمة بين الشركات (B2B) التي تكون خدماتها عن بُعد لعميل تجاري غير مقيم في مصر، والتي تخضع للضريبة بسعر صفر.
- تم الاسترشاد بالمعايير والممارسات الدولية المتعلقة بمعاملة ضريبة القيمة المضافة على هذه الأنواع من الخدمات لضمان استقرار المعاملات التجارية الدولية.

## ثانياً: قواعد المعاملة الضريبية وتحديد مكان فرض الضريبة

### ١. المبدأ العام (تطبيق سعر الصفر):

- تخضع الخدمات المصدرة للضريبة بسعر صفر.
- عند تقديم خدمات عن بُعد لعميل غير موجود في مصر، يكون سعر الضريبة (صفر) على تلك الخدمات.
- تهدف قاعدة مكان فرض الضريبة إلى ضمان الحياد وعدم ازدواج الضريبة على نفس المعاملة، حيث يتم تطبيق ضريبة القيمة المضافة على المستهلك النهائي.
- الخدمة المصدرة تخضع للضريبة بسعر صفر، مع أحقية المسجل في خصم أو رد الضريبة على مدخلات تلك الخدمة.
- العامل الحاسم لتحديد مكان فرض الضريبة بالنسبة لتوريد الخدمات بين الشركات (B2B) هو موقع العميل التجاري.

### ٢. حقوق فرض الضريبة (نظام التكلفة العكسي):

- تكون حقوق فرض الضريبة للدولة التي يقيم فيها العميل التجاري غير المقيم من خلال نظام التكلفة العكسي (Reverse Charge Scheme) أو حسب النظام الضريبي للدولة التي يقيم فيها العميل التجاري.

### ٣. الاستثناءات (الخدمات التي لا تخضع لسعر الصفر):

○ تسري القواعد السابقة على الخدمات التي تقدم عن بُعد ولا يرتبط تقديمها بالضرورة بالمكان المادي الذي تؤدي فيه الخدمة أو مكان وجود مقدم الخدمة.

○ يُستثنى من هذه القواعد (أي تُعتبر خدمة محلية وتخضع للضريبة بالسعر العام) :

▪ الخدمات المتعلقة بالمتلكات غير المنقولة (مثل العقارات) في مصر.

▪ الخدمات التي تتطلب الوجود المادي الضروري "الكل من مورد الخدمة ومتلقيها" في مصر.

ثالثاً: المستندات الواجب توفرها لتصنيف الخدمة كخدمة مصدرية

لتصنيف الخدمة كخدمة مصدرية، يجب توافر المستندات التالية:

١. عقد مكتوب يوضح تفاصيل الخدمة لإثبات التعامل بين مقدم الخدمة في مصر ومتلقيها في الخارج، ويجب أن يشمل :

○ طبيعة الخدمة ووصفها التفصيلي.

○ الأطراف المتعاقدة (مقدم الخدمة في مصر ومتلقيها في الخارج).

○ شروط الدفع.

○ مدة العقد.

٢. فاتورة إلكترونية متضمنة بيانات تفصيلية عن الخدمة :

○ اسم وعنوان مقدم الخدمة ومتلقيها.

○ وصف مفصل للخدمة المقدمة.

○ قيمة الخدمة.

٣. صورة من المستند الذي يفيد سداد قيمة الخدمة :

○ تحويلات بنكية.

○ كشف حساب بنكي.

○ في حالة التعامل بين الشركات القابضة أو الأم والشركات التابعة لها، يمكن الاعتماد على التسويات بين الشركات.

رابعاً: أمثلة توضيحية (ملخص لأمثلة المعاملة الضريبية)

توضح الأمثلة الواردة في الدليل تطبيق المبادئ المذكورة أعلاه، مع افتراض أن الخدمات الموضحة في السيناريوهات هي تلك التي يمكن تقديمها عن بعد، وأن استخدامها لا يرتبط بالضرورة بالمكان الذي يتم فيه التوريد أو مكان مقدم الخدمة، ما لم يُذكر خلاف ذلك.

• المثال ١ و ٣ و ٤ و ٦ (خدمات عن بعد لعميل بالخارج) : إذا تعاقدت شركة (أ) في مصر مع شركة (ب) بالخارج لتقديم خدمات إعلانية أو تسويقية (أي خدمات عن بعد)، تُعد الخدمة المقدمة من شركة (أ) خدمة مصدرية تخضع للضريبة بسعر صفر، بينما تتمتع الدولة التي تقع فيها الشركة (ب) بحق فرض ضريبة القيمة المضافة.

- **المثال ٢ (خدمات لفرع شركة أجنبية مقيم في مصر):** إذا تعاقدت شركة (أ) في مصر على تقديم خدمة لشركة (ب) بالخارج، ولكن العقد يتطلب تقديم الخدمة لشركة (ج) التي هي "مركز ثابت للأعمال" (فرع لشركة (ب) في مصر، فإن الخدمة التي تقدمها شركة (أ) تُعد خدمة محلية وتخضع للضريبة بالفئات المقررة قانوناً.
- **المثال ٥ (خدمات متعلقة بالعقارات):** إذا تعاقدت شركة أمن دولية (ب) بالخارج مع مالك عقار مصري لتوفير خدمات أمن لمبناه في مصر، ثم أسندت شركة (ب) تقديم هذه الخدمات (مثل مراقبة كاميرات المراقبة) لشركة (أ) في مصر. تُعد الخدمة المقدمة من شركة (أ) خدمة محلية وتخضع للضريبة القيمة المضافة بالسعر العام، لأنها تتعلق بممتلكات غير منقولة (عقار) في مصر.
- **المثال ٧ و ٨ (خدمات تتطلب أداء فعلياً في مصر):** إذا تعاقدت شركة (أ) في مصر على تقديم خدمات إصلاح وصيانة (خدمات ما بعد البيع) لمنتجات شركة (ب) الموجودة في مصر، أو إذا تعاقدت لتقديم خدمة تتطلب الأداء الفعلي في موقع محدد في مصر (مثل استضافة حدث سياحي)، فإن طبيعة التوريد تختلف عما يمكن تقديمه عن بعد وتتطلب وجوداً مادياً فعلياً. وبالتالي، تُعد الخدمة المقدمة من شركة (أ) خدمة محلية وتخضع للضريبة بالفئات المقررة قانوناً.

**ملاحظة للمكلف:** التعليمات والدليل الإرشادي يؤكدان على أن مقدم الخدمة المسجل بالضريبة على القيمة المضافة في مصر يجب أن يتحمل مسؤولية التأكد من الامتثال للمعاملة الضريبية الصحيحة وعليه أن يبدي العناية الواجبة في تطبيق هذه المعاملة بدقة، حيث يُعد تطبيقها مسؤولية عليه.

ويمكن تشبيه معاملة الخدمات المصدرة في هذا السياق بوضع حاجز جمركي ضريبي على الحدود؛ فبدلاً من تطبيق الضريبة عند خروج الخدمة (البيع بسعر صفر)، يتم تأجيل الضريبة ليتم تطبيقها في بلد المستهلك النهائي (العميل التجاري في الخارج) عبر آليات مثل نظام التكاليف العكسي، مما يضمن أن مصر لا تفرض ضريبة على استهلاك يحدث خارج حدودها، مع الحفاظ على حق المصدر المصري في استرداد أو خصم ضريبة المدخلات.